

## جلسات وقوانين برلمان 2018 - 2022 بالأرقام جائحة كورونا والحراك الشعبي حدًا من إنتاجه

في 21 ايار الجاري تنتهي ولاية المجلس النيابي التي بدأت في مثل هذا التاريخ عام 2018، ويستعد اللبنانيون المدعوون الى المشاركة في الانتخابات النيابية للدلاء باصواتهم في 15 من الجاري لتوليد مجلس وهيئة عامة تتولى السلطة التشريعية الى 21 ايار 2026

على الرغم من العقبات التي حالت دون انتظام الدورة التشريعية للمجلس المنتهية ولايته، فقد امضى عقده كاملا متأثرا بما تسببت به جائحة كورونا من اغلاق جزئي وشامل لفترات متقطعة، وزادت منه التظاهرات التي تلت الحراك الشعبي في 17 تشرين 2019 في وسط بيروت، وعلى مداخل مقره في ساحة النجمة، والتي استهدفت تعطيل بعض جلساته قبل ان تنتقل السلطة الشرعية بسبب الحالتين البوابة والامن الى قصر الاونيسكو التي تحولت قاعته الكبرى مقرا مؤقتا للجلسات العامة.

لهذه الاسباب مجتمعة، تباينت نسبة الانتاج بين عام واخر من ولاية المجلس التي شارفت على نهايتها. فسجلت اعلى رقم لجلسات اللجان النيابية العام 2019 تلاها ما شهدته العام 2018 فالعام 2020 والعام 2021. على مستوى الجلسات العامة، سجلت اعلى منسوب لها العام 2021 وتساوت جلسات العام 2018 و2021 وكان العام 2019 الاقل انتاجا، اما على مستوى القوانين، فقد اقر المجلس 213 قانونا اصدر منها 61 قانونا عام 2021 و60 العام 2020 و47 عام 2019 و54 عام 2018.

وعليه، واكبت "الامن العام" عمل المجلس واستندت الى مضمون التقارير السنوية التي اعدتها المديرية العامة لشؤون الجلسات واللجان النيابية حتى نهاية العام 2021. اذ لم يعقد العام 2022 سوى 3 جلسات عامة، وذلك بهدف تقديم جردة تضيء على النشاط السنوي للمجلس المنتهية ولايته قبيل الانتخابات النيابية وتسليم الامانة الى المجلس الجديد. سجل عمل اللجان النيابية خلال سنة 2018 تراجعاً بالنسبة الى عام 2017 اذ بلغ عدد جلسات اللجان النيابية خلال سنة 2018 نحو

كذلك شهرا نيسان وايار لم يسجلا الاجتماعين فقط في كل منهما. في حين سجلت ايضا اللجان الفرعية تراجعاً ملحوظاً اذ عقدت نحو 40 جلسة، وسجلت سنة 2017 نحو 109 جلسات، بتراجع نسبي لجهة اللجان الفرعية على حساب اللجان الاساسية. وسجلت لجنة الادارة والعدل اكبر نسبة في عدد جلسات اللجان النيابية، فبلغت 31 جلسة، و15 جلسة للجان الفرعية. وتلتها لجنة الاشغال العامة 29 جلسة و17 لجنة فرعية. ثم لجنة المال والموازنة 26 جلسة، في حين عقدت لجنة الدفاع والداخلية 18 جلسة ولجنة الصحة 13 جلسة، ولجنة الاقتصاد والتجارة 13 جلسة، ولجنة التربية والثقافة 12 جلسة، ولجنة الاعلام والاتصالات 10 جلسات، ولجنة الشؤون الخارجية 7 جلسات، ولجنة المرأة والطفل 6 جلسات، ولجنة حقوق الانسان 5 جلسات، و4 جلسات للجنة تكنولوجيا المعلومات، وثلاث جلسات لكل من لجنتي الشباب والرياضة، وشؤون المهجرين، وجلسة واحدة للزراعة والسياحة، وجلسة واحدة للجنة البيئة.

وسجل عمل اللجان النيابية توجهها ملحوظاً نحو تشكيل لجان فرعية، وهي ظاهرة مستجدة لجهة تناميها وخصوصاً لدى لجنة الاشغال العامة، اذ شكلت خلال هذه السنة نحو 17 لجنة فرعية. وشكلت لجنة الادارة والعدل اللجان الفرعية المنبثقة من اللجان جميعاً نحو 40 جلسة فرعية. وسجلت سنة 2018 نحو 182 جلسة. في حين سجلت ايضا اللجان الفرعية تقدماً طفيفاً، اذ عقدت نحو 43 جلسة، وسجلت سنة 2018 نحو 40 جلسة. كما سجلت لجنة المال والموازنة اكبر نسبة في عدد جلسات اللجان النيابية فبلغت 66 جلسة. وتلتها لجنة الادارة والعدل التي عقدت 31 جلسة، بالإضافة الى 28 جلسة فرعية، ثم لجنة الاشغال العامة التي عقدت 28 جلسة، بالإضافة الى 5 جلسات فرعية. تلتها لجنة الصحة العامة التي عقدت ايضا 28 جلسة، فلجنة الاعلام والاتصالات التي عقدت 18 جلسة ثم تلتها لجنة المرأة والطفل 14 جلسة، و5 لجان فرعية، ثم لجنة الدفاع والداخلية 14 جلسة، لجنة البيئة 13 جلسة، لجان الشباب والرياضة، والاقتصاد والتجارة، والتربية والثقافة 12 جلسة لكل منها، في حين سجلت لجان تكنولوجيا المعلومات، والزراعة والسياحة، وشؤون المهجرين اقل من اربع جلسات لكل منها.



كذلك سجل عمل اللجان الفرعية ارتفاعاً طفيفاً في عدد جلساته، فبلغت نحو 43 جلسة فرعية منها للادارة والعدل 28 جلسة فرعية، و5 لجان لكل من لجنتي التربية والثقافة، والاشغال والطاقة، في حين ان العديد من اللجان لم يعقد اي لجنة فرعية طوال السنة المنصرمة. وسجلت اشهر آذار ونيسان وايار اعلى نسبة في انعقاد الجلسات اذ عقد 35 اجتماعاً خلال شهر آذار، و34 اجتماعاً في كل من نيسان وايار، و28 اجتماعاً في كانون الثاني، و24 اجتماعاً في شباط، في حين تراجع الاجتماعات خلال تشرين الاول، اذ عقد فيه 14 اجتماعاً، في حين انه لم يعقد طوال تشرين الثاني الا اجتماع واحد.

كما عقدت اللجان النيابية المشتركة برئاسة نائب رئيس مجلس النواب، طوال السنة 18 جلسة، وقد انبثق منها لجان فرعية عقدت ما مجموعه 84 جلسة، وبذلك يكون قد بلغ مجموع جلسات اللجان المختصة واللجان الفرعية المشتركة، وورش العمل، والندوات، واللقاءات 432 اجتماعاً ونشاطاً. وبلغت

لجنة الصحة العامة اكبر نسبة في عدد جلسات اللجان النيابية، فبلغت 27 جلسة من مجموع جلسات اللجان. تلتها لجنة الادارة والعدل التي عقدت 25 جلسة، بالإضافة الى 39 جلسة فرعية، لجنة الاشغال العامة والطاقة التي عقدت 19 جلسة بالإضافة الى 8 جلسات فرعية. ثم لجنة حقوق الانسان التي عقدت 13 جلسة، كذلك لجان الشباب والرياضة، والشؤون الخارجية، والاقتصاد والتجارة، حيث عقدت كل منها 11 جلسة، ثم تلتها لجنة التربية والثقافة، ولجنة المال والموازنة، اذ عقدت كل منهما عشر جلسات، ثم لجنة الدفاع والداخلية 9 جلسات فلجنة الاعلام والاتصالات، ولجنة المرأة والطفل كل منهما 8 جلسات، ثم لجنة الزراعة والسياحة 6 جلسات، ولجنة البيئة 5 جلسات، ولجنة تكنولوجيا المعلومات جلسة واحدة، في حين لم تعقد لجنة شؤون المهجرين اي جلسة خلال عام 2020.

سجل عمل اللجان الفرعية ارتفاعاً طفيفاً في عدد جلساتها خلال عام 2020 فبلغت نحو 53 جلسة فرعية، منها 39 جلسة للادارة والعدل، و8 جلسات للاشغال العامة، و3 للمال والموازنة، و3 للجنة المرأة والطفل، في حين لم تشكل سائر اللجان اي لجنة فرعية.

سجلت اشهر شباط وحزيران وتموز وتشرين الاول اعلى نسبة في انعقاد جلسات اللجان النيابية، اذ عقد 19 اجتماعاً خلال شباط و33 اجتماعاً في حزيران، و21 اجتماعاً في تموز، و18 اجتماعاً في تشرين الثاني. في حين تراجعت الاجتماعات خلال آذار ونيسان وايلول، حتى انه لم يعقد اي اجتماع خلال شهر آب.

كما عقدت اللجان النيابية المشتركة برئاسة نائب رئيس مجلس النواب، طوال سنة 2020، 24 جلسة، وقد انبثق منها عدد لجان فرعية عقدت نحو 37 اجتماعاً، وكان ابرز ما درسته اقتراح قانون الشراء العام (35 اجتماعاً) وموضوع وانفجار مرافق بيروت اجتماعاً واحداً، والدولار الطالبي اجتماعاً واحداً. وبلغ مجموع جلسات اللجان المختصة واللجان الفرعية المشتركة وورش العمل، والندوات، واللقاءات: 274 اجتماعاً ونشاطاً. وبلغت نسبة الجلسات الشهرية ما معدله 23 جلسة ونشاطاً. ◀



اجتماعات اللجان 24 اجتماعا، تلاه حزيران 23، ثم تشرين الثاني 22، نيسان 21، ايلول 18، تشرين الاول وكانون الاول 14 اجتماعا في كل منهما. في حين لم يسجل شهر شباط الا اجتماعا واحدا عقدته لجنة الاعلام والاتصالات. كما عقدت اللجان النيابية المشتركة برئاسة نائب رئيس مجلس النواب طوال سنة 2021 نحو 25 جلسة، وانبثق منها 23 لجنة فرعية. وبذلك يكون قد بلغ مجموع جلسات اللجان المختصة واللجان المشتركة واللجان الفرعية: 263 اجتماعا. كما بلغت نسبة الجلسات الشهرية ما معدله 22 اجتماعا، وبلغت نسبة الجلسات الاسبوعية ما معدله 5 جلسات اسبوعية.

في موضوع الجلسات العامة للعام 2021 عقد المجلس في هيئته العامة 12 جلسة خلال العام 2021 منها: 8 جلسات للتشريع، وجلسة واحدة لمناقشة البيان الوزاري لحكومة الرئيس نجيب ميقاتي، وجلسة واحدة لانتخاب هيئة مكتب المجلس واعضاء اللجان النيابية، وجلستان لمناقشة رسالتي رئيس الجمهورية، وافر خلالها المجلس 61 قانونا. علما ان المجلس بهيئته العامة لم يعقد في السنة السابقة، اي 2020، الا 10 جلسات خصص منها 6 جلسات للتشريع وافر فيها 59 قانونا.

الى 28 جلسة فرعية. ثم لجنة المال والموازنة التي عقدت 25 جلسة بالاضافة الى 9 جلسات فرعية. تلتها لجنة الاعلام والاتصالات التي عقدت 17 جلسة، لجنة الاقتصاد والتجارة التي عقدت 14 جلسة، ثم لجنة المرأة والطفل التي عقدت 12 جلسة، ثم لجنتا حقوق الانسان والاشغال العامة والطاقة والمياه اذ عقدت كل منهما 10 جلسات. ثم تدرجت اللجان فعددت لجنة التربية والثقافة 9 جلسات، فالشباب والرياضة 7 جلسات، فالبيئة 5 جلسات، فالشؤون الخارجية 3 جلسات، الدفاع الوطني وتكنولوجيا المعلومات كل منهما عقدت جلستين. اما لجنتا الزراعة والسياحة وشؤون المهجرين فلم تعقدا اي جلسة. وسجل عمل اللجان الفرعية ارتفاعا ملحوظا اذ عقدت نحو 66 اجتماعا للجان الفرعية، في حين اقتصر عمل السنة 2020 على عقد 53 اجتماعا فقط. فكان للجنة الادارة والعدل السبق اذ عقدت اللجان الفرعية المنبثقة منها نحو 28 اجتماعا، تلتها لجنة المال والموازنة التي عقدت 25 اجتماعا للجان الفرعية المنبثقة منها، ثم للجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات 14 اجتماعا، فلجنة الصحة العامة 11 اجتماعا ولجنة حقوق الانسان 4 اجتماعات. اما سائر اللجان فلم ينبثق منها اي اجتماع للجان الفرعية. سجل شهر ايار 2021 اعلى نسبة في

في موضوع الجلسات العامة لعام 2020 عقد المجلس في الهيئة العامة خلال العام 2020 عشر جلسات منها: 6 جلسات للتشريع بما فيها مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2020، وجلسة واحدة لمناقشة البيان الوزاري لحكومة الرئيس حسان دياب، وجلسة واحدة لانتخاب هيئة مكتب المجلس واعضاء اللجان النيابية، وجلسة واحدة لمناقشة رسالة رئيس الجمهورية، وجلسة واحدة لمناقشة اعلان حالة الطوارئ في مدينة بيروت. كما اقر خلالها المجلس 60 قانونا، واعادت الهيئة العامة بعضها الى اللجان النيابية المختصة. علما ان المجلس بهيئته العامة لم يعقد في السنة السابقة اي 2019 الا 8 جلسات خصص منها 5 جلسات للتشريع وافر فيها 47 قانونا.

سجل عمل اللجان النيابية خلال سنة 2021 تعادلا مع العام 2020 اذ بلغ عدد جلسات اللجان النيابية خلال سنة 2021 نحو 172 جلسة، في مقابل 174 جلسة سنة 2020. سجلت اللجان الفرعية تقدما اذ عقدت نحو 66 اجتماعا، في حين سجلت سنة 2020 نحو 53 اجتماعا. وسجلت لجنة الصحة العامة اكبر نسبة في عدد جلسات اللجان النيابية فبلغت 29 جلسة، فضلا عن 11 لجنة فرعية. تلتها لجنة الادارة والعدل التي عقدت 27 جلسة، بالاضافة